شناشيل

الحكومة مدينة لنا بالإعتذار

■ عدنان حسين

حتى قبل انطلاقها في ٢٥ شباط الماضي، نالت أولى التظاهرات المطالبة بإصلاح النظام (إلغاء المحاصصة والطائفية السياسية ومكافحة الفساد المالي والإداري) وتوفير الخدمات الأساسية، اتهامات بالبعثية والقاعدية وبالسعي إلى إحداث الفوضى وإثارة العنف، وحتى إسقاط النظام.

وتجاوز الأمر لدى الحكومة مستوى الاتهام والتحذير اللفظي إلى مستوى اتخاذ الإجراءات العملية لمنع التظاهرات بالقوة الغاشمة، فطلب رئيس الوزراء شخصياً ومعه قادة الكتل المؤتلفة في حكومته ورؤساء الهيئات والمؤسسات الدينية، من المواطنين عدم التظاهر، بل أعلنت الحكومة حظر التجوال وأغلقت الطرق والجسور المؤدية إلى أماكن التظاهر، واستخدمت كل أساليب القمع ضد المتظاهرين، بما في ذلك الرصاص الحي الذي أودى بحياة العديد من الأشخاص وأصاب العشرات غيرهم بجروح بليغة.

لم يظهر أي بعثي أو قاعدي في التظاهرات الأولى التي تحدّت الحظر الحكومي. ومع ذلك واصلت الحكومة إجراءاتها التعسفية في التظاهرات اللاحقة، لكن أمس خرج بعثيون وقاعديون في تظاهرات نددت بما حدث في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وما تلاه، أي كل ما يتعلق بالعملية السياسية التي لم يكن متظاهرو الخامس والعشرين من شباط والأيام التالية معادين لها ولا مطالبين بإسقاط الحكومة والنظام.

أمس تصرفت الحكومة على نحو كان يتوجّب عليها أن تلتزمه حيال تظاهرات ٢٥ شباط والأيام التالية، فهي تركت المتظاهرين يتظاهرون ويرفعون الشعارات ويرددون الهتافات من دون أي تضييق أو تعسف، بل أن القوات الأمنية قامت بواجبها في حماية المتظاهرين.

الحكومة ارتكبت خطأً واضحاً باتهامها لنا، نحن متظاهري ٢٥ شباط والأيام التالية، بالبعثية والقاعدية والخروج على النظام والقانون، وبالتعامل معنا بقسوة تشبه قسوة نظام صدام وسواه من الأنظمة الدكتاتورية.

والآن فإنه يشقّ علينا – ونحن مواطنون عراقيون وطنيون مناهضون لنظام صدام وللقاعدة ونتطلع إلى قيام نظام ديمقراطي حقيقي وراسخ في بلادنا – أن تعاملنا الحكومة التي انتخبناها كما لو أننا نحن بعثيون وقاعديون. وبالتالي فان أقل ما يتعيّن على الحكومة أن تفعله تجاهنا هو أن تسحب اتهاماتها لنا وأن تعترف بأنها أخطأت في حقنا، وأن تعتذر علناً إلينا، أو في الأقل إلى الذين أساءت قوات الأمن معاملتهم في الخامس والعشرين من شباط وعلى مدى الأسابيع الماضية.

نحن أيضا نستحق معاملة كريمة كالتي عاملت بها الحكومة متظاهري أمس الذين كان بينهم بعثيون وقاعديون.. أليس كذلك؟

adnan255@btinternet.com

غيتس يلتقي طالباني والمالكي

بوادر أزمة سياسية مع اقتراب موعد الانسحاب الأميركي

□ بغداد / هشام الركابي

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في قصر السلام ببغداد، وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس والوفد المرافق له المؤلف من السفير الامريكي لدى العراق جيمس جيفري والقائد العام للقوات الاميركية في العراق الجنرال لويد أوستن.

وفي مستهل اللقاء رحب الرئيس طالباني بالوفد الزائر، مؤكدا أهمية تطوير التعاون البناء وتعزيز العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الاميركية بما يضمن المصالح المشتركة ورقي شعبي البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء تقييم مستوى التعاون الأمني والعسكري بين الجانبين، فضلا عن الدعم الذي يقدمه الجيش الامريكي للقوات المسلحة العراقية في مجال التدريب والتجهيز وتأهيل بنيتها التحتية لكي تضطلع تلك القوات بالمهام الملقاة على عاتقها في الدفاع عن المنجزات المتحققة وتوفير الاستقرار ومحاربة الإرهاب.

وأكد رئيس الجمهورية ووزير الدفاع الامريكي أن هناك مجالات واسعة للتعاون الثنائي المثمر في ضوء الاتفاقية المعقودة بين البلدين لاسيما اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وبما يسهم في تعميق علاقات الصداقة المتينة بين الجانبين.

وقدم الرئيس طالباني خلال اللقاء شكره وامتنانه للولايات المتحدة الامريكية وجيشها على مساعدة الشعب العراقي في التخلص من النظام الدكتاتوري البائد، فضلا عن دورها في الوقت الحالي في دعم العملية السياسية و المسيرة الديمقراطية في البلاد.

كما تمت وفي محور آخر من اللقاء مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي سياق متصل ومع بدء العد التنازلي لخروج القوات الاميركية من العراق فان بوادر أزمة سياسية مقبلة على العراق بسبب رغبة أميركية بتمديد بقائها في العراق بعد نهاية عام ٢٠١١.

ولعل زيارة وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس إلى بغداد الذي سبقه اتصال لنائب الرئيس الاميركي جوزيف بايدن المسؤول عن الملف العراقي مع رئيس الوزراء نوري المالكي تهدف إلى تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق لما بعد ٢٠١١.

وفي ظل هذه المعطيات فان رئيس الوزراء نوري المالكي يواجه ضغوطاً كبيرة من قبل بعض القوى السياسية المناهضة لوجود القوات الاميركية من جهة ومن الإدارة الاميركية من جهة أخرى مما دعاه إلى عقد اجتماع مع كبار ضباط الجيش قبيل لقائه بوزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس.

من جانبه أشاد وزير الدفاع الاميركي خلال لقائه بالمالكي بالتطورات الجارية في العراق على مختلف المستويات ، واكد استعداد بلاده لدعم الحكومة العراقية ومساندة قواتها الأمنية في مجال التجهيز والتدريب.

من جهته أكد النائب عن تحالف الوسط جواد البولاني أن الوقت قد حان لأن تتولى القوات العراقية مسؤولية الدفاع عن أمنها وإدارة زمام بلدها رافضا بقاء القوات الاميركية في العراق.

وقال البولاني في تصريح له أمس إن العراق لم يجن من دخول القوات الاميركية سوى المشاكل والمآسي التي عقدت الأمر العراقي ومشهده السياسي والأمني.

وأضاف أن هناك نهجا سياسيا على الحكومة أن تتبعه لكي تتمكن من إدارة البلاد وفي المقدمة منها العمل باتجاه تعزيز الاستقرار السياسي والعمل باتجاه المصالحة الوطنية الحقيقية وطي صفحة الماضي والتوجه نحو سماع الشعب ومطالبه والحفاظ على مكانة العراق في المنطقة من خلال إقامة أفضل العلاقات مع محيطه العربي والتوجه إلى التنمية وتقديم الخدمات ورفع المستوى المعيشي للفرد العراقي.

وأشار البولاني إلى ضرورة أن تضع الحكومة ستراتيجية حقيقية للاعتماد في الفترة المقبلة على الإمكانات العراقية وعدم الاعتماد على الاجنبي في الحفاظ على الامن والاستقرار في البلد .

يذكر ان الانسحاب الاميركي من العراق سيكون نهاية العام الحالي، بحسب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق وأميركا.

ووقع العراق والولايات المتحدة الاميركية اتفاقية نهاية عام ٢٠٠٨ ودخلت حيز التنفيذ منذ الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٩ وتقضي بانسحاب كامل للقوات الاميركية من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١. وشكك عدد من السياسيين بإمكانية تسلم الجيش العراقي للملف الأمني، بسبب قلة التدريب والتجهيز.

أكد ضرورة تقديم خطاب منسجم ومتوازن إلى الإعلام

الدباغ يدافع عن حصر التصريحات وينفي انسلاخا في التحالف الوطني

□ متابعة/ المدى

اعتبر وزير الدولة الناطقة علي الدباغ قرار حصر التصريحات الحكومية بثلاثة أشخاص لإنهاء فوضى التصريحات التي تثقل الدولة وتقديم خطاب متوازن، لا يعكس آراء الكتل السياسية بل رأي الحكومة فقط.

الدباغ أكد في تصريح لوكالة السومرية إن قرار حصر التصريحات الخاصة بالحكومة العراقية بأشخاص محددين جاء من أجل أن ننتهي من هذه الفوضى في التصريحات التي تثقل الدولة، مشدداً على أن الكثير يعانون منها سواء رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء.

وعلى ما يقول الدباغ فان "هناك عدداً كبيراً من الأشخاص يخرجون إلى الفضاء الإعلامي ويتحدثون عن رأي رئيس الوزراء أو الحكومة أو مجلس الوزراء"، مشدداً على "ضرورة تقديم خطاب منسجم ومتوازن إلى الإعلام لا يعكس آراء الكتل السياسية، وإنما الآراء المتفق عليها في حكومة الشراكة الوطنية".

وتابع الدباغ "أن الوزارات جميعاً لها الحق في أن تصرح وفق اختصاصاتها، إلا أن هناك تصريحات تصدر من مجموعة يسمون أنفسهم مستشارين إعلاميين أو متحدثين حكوميين أو غيرهم، وهم يتحدثون عن سياسات عليا للدولة"، نافياً أن "يكون القرار احتكاراً أو تكميماً للأفواه، بل على العكس هناك حرية للإعلام للوصول إلى المعلومة وإجراء المقابلات مع الوزراء".

وأكد الدباغ أنه آن لهذه التصريحات أن تنتهي لكي تظهر الدولة متماسكة من خلال خطاب حكومي رزن تحترمه وسائل الإعلام لا أن تكون تصريحات منفلتة من هنا وهناك بحيث لا يمكن بسببها معرفة الموقف الحكومي إزاء قضية معينة.

وكان النائب عن القائمة العراقية أحمد المساري وصف، أمس الأول، قرار حصر التصريحات الحكومية برئيس الوزراء والمتحدث باسم الحكومة ووزير الخارجية بـ"سياسة كم الأفواه"، مشدداً على ضرورة أن يطلع المواطنون على جميع إنجازات الوزارات.

يذكر أن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ أعلن، الأربعاء الماضي، أن الحكومة أصدرت قراراً يقضي بحصر التصريحات الخاصة بالشأن الحكومي بوزارة المتحدث باسم الحكومة وشخص رئيس الوزراء ووزير الخارجية، مؤكدا أنه من غير المسموح لأي أحد أن يصرح بالأمور الحكومية بعد اليوم، وبالتالي لا قيمة لأي تصريح من هنا وهناك.

إلى ذلك نفى الدباغ إن تؤدي الخلافات القائمة بين دولة القانون وأطراف أخرى في الائتلاف الوطني إلى انسلاخ دولة القانون عن الائتلاف، فيما اعتبر توجه كلاً من القياديين بالائتلاف الوطني عادل عبد المهدي واحمد الجلبي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي لتشكيل حكومة ظل "حراكا ديمقراطياً".

وقال الدباغ في تصريحات صحفية عن محاولات تشكيل حكومة ظل بمجلس النواب "إن هذه أفكار سياسية مازالت تعمل ضمن الإطار الديمقراطي، أتصور هذا حراكاً ديمقراطياً ليس فيه ضرر أن يستطيع احد أن يمارس أدوات الديمقراطية بطريقة صحيحة فهذا أتصور ممارسة متقدمة وناضجة" بحسب وصفه.

وكان حزب المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي، أمس الأول، قد أكد مساعي لتشكيل "حكومة ظل" على خلفية تصريحات القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر بصدد تشكيل حكومة أغلبية سياسية، واعتبر في الوقت نفسه حديث شخص مقرب من رئيس الحكومة نوري المالكي تأكيدا لوجود خطط مستقبلية لانسلاخ ائتلاف دولة القانون عن التحالف الوطني، مبينا أن "قادة الكتل والشخصيات البارزة في البرلمان تنادوا لبحث معنى الأغلبية السياسية والكتل التي ستشارك فيها وما إذا كان ائتلاف دولة القانون سيقوم بالانشقاق عن التحالف الوطني لتشكيل هذه الحكومة".

إلا أن الدباغ قال "إن درجة من الخلافات القائمة بين كتلة دولة القانون وبقية مكونات الائتلاف الوطني"، لكنه استدرك بالقول "إن هذا لا يعني وجود انسلاخ لائتلاف دولة القانون عن الائتلاف الوطني".

ووصف الدباغ التصريحات التي تتحدث عن عمق الخلافات بين مكونات الائتلاف بـ"الآراء السياسية المنفردة"، معلقا بالقول "هناك أشخاص يطلقونها ونسمع كثيراً هذه التصريحات".

وتابع الدباغ وهو عضو بكتلة دولة القانون التي يرأسها رئيس الحكومة نوري المالكي بالقول "هناك درجة مقبولة من الانسجام بين الكتل السياسية، لا أقول إنها جيدة بسبب بقاء المشاكل السياسية"، موضحاً أن "الوزارات الأمنية لم تكتمل ولكن الحكومة مستمرة بأدائها، ومجلس الوزراء يمارس عمله بصورة طبيعية ومنسجم في اتخاذ قراراته".

وأكد الدباغ أن الملفات العالقة بحاجة إلى "تضحيات من الأطراف السياسية من اجل الوصول إلى حل متفق عليه ومتوافق عليه وعمل وجهد ونكران ذات من قبل الأحزاب المشاركة في الحكومة العراقية".

وكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تشكيل حكومة أغلبية أو انهيار الحكومة الحالية، آخرها توقعات النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان الذي اعتبر أن مطالبات الاستجوابات بين الكتل السياسية والاختلافات فيما بينها تظهر خطأ القول بان هذه الحكومة ستكون حكومة شراكة وطنية، مشيرا إلى أن الكتل السياسية قد دخلت الحكومة منذ البداية وهي مختلفة فيما بينها، مؤكدا أن عدم وجود المعارضة قد يكون سببا من الأسباب التي يمكن أن تعجل بانهيار الحكومة، لأنها غير مكتملة، فضلا عن أن عدم الاتفاق على مجلس السياسات الإستراتيجية العليا واحتمالية تركه، والخلاف الكبير والمشاكل حول الوزارات الأمنية تمثل أسبابا أخرى قد تعجل بانهيار الحكومة، والتي من الصعب استمرارها حتى النهاية في ظل عدم اكتمالها.

وكان النائب عن كتلة شهيد المحراب المنضوية في التحالف الوطني عبد الحسين عبطان أشار في تصريحات سابقة إلى أن المشهد السياسي العراقي في الوقت الحاضر غير مضيء وهناك خلافات قد تكون لم تظهر للعيان بشكل صارخ لكنها ترسم حالة من المخاطر للعملية السياسية في المستقبل.

وبين عبطان في تصريحات صحفية إن "هناك خلافات بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب ،عندما نناقش مواضيع عديدة تبدأ الخلافات بين الكتل". مشيرا الى "أن الوزارات الأمنية دخلت ضمن الصراع السياسي أيضا والمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية لان القائمة العراقية ما تزال تطالب به والتحالف الوطني يرفض هذا الموضوع إضافة إلى بعض الخلافات الجانبية".

دولة القانون: لدينا ملفات تدينها بالفساد

مفوضية الانتخابات: الاستجواب لا مبرر له والقضاء هو الفيصل

□ بغداد/ قتيبة حامد

أعربت المفوضية المستقلة للانتخابات عن انتقادها لجمع النواب تواقيع لاستجوابها، فيما أكد نائب عن ائتلاف دولة القانون وجود أدلة تدين المفوضية بالفساد.

جاء ذلك في وقت أشار فيه النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الحسين الياسري في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن "من صلاحيات مجلس النواب استجواب جميع الجهات، والمفوضية تدخل ضمن هذه الجهات فهنالك حديث كبير في الشارع وفي مجلس النواب على الفساد المستشري في المفوضية المستقلة، التي هي غير مستقلة في عملها، وتوجد لدينا أدلة كبيرة تدين هذه المفوضية وهذه الأدلة تتعلق بالفساد الإداري والمالي".

وأضاف عبد الحسين وهو عضو اللجنة المالية النيابية أن المفوضية بحاجة إلى إعادة النظر فيها وفي سير عملها، واعتقد أن استقالة حمدية الحسيني هو استنكار لما هو موجود من فساد داخل هذه المفوضية فيجب استجوابها من قبل مجلس النواب باعتباره الجهة العليا وواجبه الرقابة على عمل الجهات الحكومية كافة. من جانبه قال رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري في اتصال هاتفي مع "المدى" إن التوقيت الذي يجري فيه هذا الحديث غير منطقي ولا مبرر له لاسيما وان العراق يستعد لانتخابات المحافظات في إقليم كردستان فضلا عن إجراء انتخابات الأقضية والنواحي بالإضافة إلى أن كتلا سياسية كثيرة تتحدث الآن عن إجراء انتخابات مبكرة للمحافظات أو النيابية.

وأضاف الحيدري "إذا كان الحديث يتعلق بالفساد المالي والإداري فالمفوضية تقدم كامل حساباتها إلى هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولا يوجد عليها أية مؤشرات". ولفت إلى أن نواباً جمعوا تواقيع لغرض استجواب المفوضية وهو أمر غير منطقي، معتبرا انه كان من الأفضل اللجوء إلى القضاء لا إثارتها بهذه الطريقة أمام مجلس النواب.

وأكد الحيدري أن هذا الأمر سيؤدي إلى رد فعل سلبي من الشارع العراقي وسوف يفقد ثقته بالمفوضية في حين لدى المنظمات الدولية ثقة عالية بها، لاسيما بعد أن كلفت بمراقبة الانتخابات في جنوب السودان و عدد من البلدان الأخر، فضلا عن أن الأمر سيؤدي إلى إرباك عمل المفوضية التي أخذت قرضا لأداء عملها إلى حين وصول الموازنة لها.

وكانت النائبة عن التحالف الوطني حنان الفتلاوي، قد قدمت في الرابع من الشهر الجاري طلبا إلى مجلس النواب موقعا من ١٠٧ نواب لطلب استجواب مفوضية الانتخابات، عازية السبب إلى وجود فساد إداري ومالي.

وكان مجلس النواب العراقي السابق قد استجوب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الخامس من تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ بطلب من عدد من أعضاء المجلس للاستفسار عن كيفية احتساب الأصوات في انتخابات مجالس المحافظات وسبل التحقق من الأرقام التي أعلنت وسبب عدم السماح بتدقيقها والاستفسار عن المرشحين الذين حصلوا على صفر من الأصوات والتناقض في عدد الأصوات في التصويت الخاص عند إعلان النتائج الأولية والنهائية.

وكان الحيدري قال في تصريحات صحفية أن "المفوضية تعودت على هذه الحملات وهي تحدث بين فترة وأخرى، فقد رأينا في انتخابات مجالس المحافظات بعد انتهائها أن الجهات التي لم تحقق نتائج أحالتنا للاستجواب وكذلك الحال في الانتخابات النيابية الماضية".

وبشأن ما يتردد عن نية عدد من أعضاء المفوضية تقديم استقالاتهم، قال الحيدري في تصريح لوكالة كردستان للانباء "هذه الأنباء عارية عن الصحة، وخاصة ما أثير بشأن العضوين قاسم العبودي وأمل البيرقدار، فهما مازالا يعملان في المفوضية وحاليا هم في دورة في النرويج".

وأشار إلى أن "حمدية الحسيني هي فقط من قدم الاستقالة والأسباب حسب قولها صحية إلا أن تقديم الاستقالة تزامن مع طلب الاستجواب لذا لم يكن التوقيت موفقا"، حسب قوله، مضيفا "سندرس الطلب الذي قدمته الحسيني وننظر فيه".

وكانت عضو مجلس المفوضية حمدية الحسيني قد تقدمت في السادس من الشهر الجاري بطلب استقالتها من عضوية المجلس، والتي ترأست الإدارة الانتخابية في المفوضية كما أشرفت على انتخابات إقليم كردستان.

يذكر أن الحيدري علق في تصريح سابق لـ"المدى" عن التوقيت الذي ستجرى فيه انتخابات الأقضية والنواحي قائلا إن الاستعدادات يجب أن تكون وفق المعايير الدولية وهذا لن يكون دون تعديل قانون المحافظات والذي سيجري اعتماده في قانون انتخابات الأقضية والنواحي، فضلا عن الأمور الأخرى التي تتعلق بالتأكد من تطابق الشروط مع المرشحين لا سيما صحة الشهادات الدراسية، مؤكدا انه في حال وصول إشعار من مجلس النواب للمفوضية بان هذه الأمور قد تم انجازها فان المفوضية سوف لن تحتاج أكثر من ١٨٠ يوماً لإجراء انتخابات الأقضية والنواحي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون